No. 50001*

Canada
and
Morocco

Convention on Social Security between the Government of Canada and the Government of the Kingdom of Morocco (with administrative arrangement). Rabat, 1 July 1998

Entry into force: *1 March 2010, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Canada, 13 August 2012*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Canada
et
Maroc

Convention de sécurité sociale entre le Gouvernement du Canada et le Gouvernement du Maroc (avec arrangement administratif). Rabat, 1 juillet 1998

Entrée en vigueur : *1er mars 2010, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Canada, 13 août 2012*

Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

المادة الثامنة
دخول حيز التنفيذ

يعمل بهذا التوافق الإداري ابتداء من اليوم الذي تدخل فيه الإتفاقية حيز التنفيذ ، ويبقى العمل ساريا به طيلة نفس مدة سريان الاتفاقية.

وحرر في نظيرين بالرباط بتاريخ 1 يوليوز 1998 باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية .

عن حكومة كندا

عن حكومة المملكة المغربية

المادة الخامسة
الفحوص الطبية

1 – في حدود ما يسمح به التشريع المطبق ، تقوم هيئة الإتصال لأحد الطرفين – بناء على طلب – بإرسال تقارير الفحوص الطبية والوثائق المتاحة والمتعلقة بعجز صاحب الطلب أو المستفيد إلى هيئة إتصال الطرف الآخر .

2 – إذا أوجبت المؤسسة المختصة لأحد الطرفين إخضاع صاحب الطلب أو المستفيد الذي يقيم فوق تراب الطرف الآخر لفحص طبي إضافي ، وإذا كانت هيئة الإتصال للطرف الأول هي التي طالبت بذلك ، فإن هيئة الإتصال للطرف الآخر تتخذ التدابير اللازمة لإجراء هذا الفحص على حساب هيئة الإتصال التي تقدمت بالطلب .

3 – بعد التوصل بقائمة مفصلة للمصاريف المستحقة ، تقوم هيئة الإتصال للطرف الأول فورا ، بإسترجاع المبالغ المستحقة ، تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثانية إلى هيئة الإتصال للطرف الآخر.

المادة السادسة
تبادل الإحصائيات

تقوم هيئات الإتصال لكلا الطرفين سنويا ، وبالشكل الذي سيحدد بإتفاق مشترك بتبادل الإحصائيات المتعلقة بالتعويضات الممنوحة حسب مقتضيات الإتفاقية . وتشتمل هذه الإحصائيات على معطيات حول عدد المستفيدين والمبلغ الإجمالي للتعويضات على أن تكون هذه الإحصائيات مفصلة حسب نوعية التعويضات .

الباب الرابع
مقتضيات مختلفة

المادة السابعة
الإستمارات والإجراءات المفصلة

مع مراعاة مقتضيات هذا التوافق الإداري ، تتفق هيئات الإتصال لكلا الطرفين على الإستمارات والمساطير المفصلة الضرورية لتطبيق الإتفاقية .

4 – يتم إصدار الشهادة المنصوص عليها في الفقرة 1 في استمارات تعاقدية تحدد بإتفاق مشترك من طرف هيآت الإتصال لكلا الطرفين . وللعامل المشار إليه وكذا لمشغله ولهيئة الإتصال المعنية للطرف الآخر الحق في الحصول على نسخة من هذه الشهادة .

الباب الثالث
مقتضيات تتعلق بالتعويضات

المادة الرابعة
معالجة الطلب

1 – تقوم هيئة الإتصال لأحد الطرفين ، التي تتوصل بطلب التعويض بموجب تشريع الطرف الآخر ، بإرسال استمارة الطلب بدون أي أجل محدد ، إلى هيئة الإتصال للطرف الآخر .

2 – بالإضافة إلى الإستمارة الخاصة بالطلب ، تقوم هيئة الإتصال للطرف الأول بإرسال جميع الوثائق الإثباتية التي يمكن طلبها من طرف المؤسسة المختصة للطرف الآخر وذلك لتحديد حق صاحب الطلب في التعويض .

3 – إن المعطيات المتعلقة بالحالة المدنية التي تتضمنها الإستمارة الخاصة بالطلب ، يجب أن يتم التصديق على صحتها من طرف هيئة الإتصال للطرف الأول ، التي تؤكد بأن الوثائق الإثباتية الأصلية تتضمن هذه المعطيات ؛ وتعفى هيئة الإتصال،بإرسالها للإستمارة المصادق عليها،من إرسال الوثائق الإثباتية . وتحدد المعطيات المشار إليها فى هذه الفقرة بإتفاق مشترك من طرف هيآت الإتصال لكلا الطرفين .

4 – بالإضافة إلى الإستمارة الخاصة بالطلب والوثائق الإثباتية المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 ، تقوم هيئة الإتصال للطرف الأول بإرسال استمارة إتصال إلى هيئة الإتصال للطرف الآخر تحدد فيها على الخصوص فترات التأمين حسب تشريع الطرف الأول . وتتفق هيآت الإتصال لكلا الطرفين على إستمارة الإتصال هاته التي ستستعمل لهذا الغرض .

5 – إن المؤسسة المختصة للطرف الآخر ستحدد لاحقا حقوق صاحب الطلب ، وستقوم بواسطة هيئة الإتصال التابعة لها عند الإقتضاء ، بإشعار هيئة الإتصال للطرف الأول بجميع التعويضات الممنوحة لصاحب الطلب .

6 – سيتم الإتفاق بين هيآت الإتصال لكلا الطرفين على الإستمارات التي بواسطتها سيقدم طلب الحصول على التعويض المشار إليه في الفقرة 1 .

بالنسبة لكندا :

أ – فيما يتعلق بجميع المسائل ، باستثناء تطبيق المادة 6 من الإتفاقية والباب الثاني من هذا التوافق الإداري (مقتضيات تتعلق بالتشريع المطبق) ، قسم العمليات الدولية ، المديرية العامة لبرامج ضمان الدخل ، وزارة تنمية الموارد البشرية ؛

ب – فيما يتعلق بتطبيق الباب الثاني المادة 6 من الإتفاقية والباب الثاني من هذا التوافق الإداري، قسم الحجز من المنبع بوزارة الدخل الوطني .

بالنسبة للمملكة المغربية :

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ص.و.ض.ج) بصفته القائم على تدبير النظام العام للضمان الإجتماعي وبصفته ممثلا للمؤسسات المختصة المغربية الأخرى .

الباب الثاني
مقتضيات تتعلق بالتشريع المطبق

المادة الثالثة

1 – في حالات الإلحاق أو الخيار أو التغيير المنصوص عليها تباعا في الفقرات 2 و5 و6 من المادة 6 من الإتفاقية ، تصدر هيئة الإتصال للطرف الذي يطبق عليه التشريع ، بناء على طلب ، شهادة محددة المدة تثبت أن العامل ومشغله يخضعان لهذا التشريع بحكم هذا العمل .

2 – (أ) يتعين طلب الموافقة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 6 من الإتفاقية قبل انقضاء مدة الخضوع الجارية .

(ب) يجب أن تتم ممارسة الخيار المنصوص عليه في الفقرة 5 من المادة 6 من الإتفاقية بواسطة إشعار يسلم داخل أجل ستة أشهر من بداية العمل أو من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للعامل الذي يمارس وظيفة عند التاريخ المذكور .

3 – بالنسبة لمناصب الشغل المزاولة لخدمة حكومة ما والمنصوص عليها في الفقرة 5 من المادة 6 من الاتفاقية ، فعلى المشغل المعني بالأمر احترام جميع المتطلبات التي يفرضها التشريع المطبق على كل مشغل آخر .

التوافق الإداري
المتعلق بتطبيق اتفاقية الضمان الاجتماعي
بين حكومة كندا وحكومة المملكة المغربية
الموقعة بالرباط بتاريخ 1 يوليوز 1998

طبقا للمادة 17 من اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة كندا وحكومة المملكة المغربية الموقعة بالرباط بتاريخ 1 يوليوز 1998، فإن السلطات المختصة :

بالنسبة لكندا ،
وزير تنمية الموارد البشرية

بالنسبة للمملكة المغربية ،
وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني

اتفقت على المقتضيات التالية :

الباب الأول
مقتضيات عامة

المادة الأولى
تعاريف

1 – لأغراض تطبيق هذا التوافق الإداري ، فإن عبارة "اتفاقية" تعني اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة كندا الموقعة بالرباط بتاريخ 1 يوليوز 1998.

2 – تأخذ المصطلحات الأخرى المدلول المحدد لها في الإتفاقية .

المادة الثانية
هيئات الإتصال

تعين كهيآت للإتصال حسب المادة 17 من الإتفاقية :

المادة السادسة و العشرون
مدة الاتفاقية وإلغاؤها

❶ تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول دون تحديد المدة ، ويمكن إلغاؤها من طرف أحد الطرفين بإشعار كتابي إلى الطرف الآخر. ويجب أن يبلغ هذا الالغاء في أجل أقصاه ستة أشهر قبل انتهاء السنة المدنية الجارية ، ويتوقف سريان الاتفاقية عند نهاية هذه السنة.

❷ في حالة وقف سريان العمل بهذه الاتفاقية ، يحتفظ بكل حق مكتسب من طرف شخص ما برسم مقتضياتها وتجري مفاوضات من أجل تسوية كل الحقوق التي هي في طور الإكتساب طبقا لهذه المقتضيات .

المادة السابعة و العشرون
الدخول حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الرابع الموالي للشهر الذي يتوصل فيه كل طرف من الطرف الآخر بإشعار كتابي ينص على استيفاء كل الشروط التشريعية المتعلقة بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

واثباتا لما تقدم ، وضع الموقعان أسفله ، المأذون لهما بكيفية صحيحة لهذه الغاية من طرف حكومتيهما توقيعهما على هذه الاتفاقية .

وحرر في نظيرين أصليين بالرباط في يوم: ..هـ.ابـ.ـع.. يوليوز 1998 باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية .

عن حكومة كندا

عن حكومة المملكة المغربية

المادة الثالثة والعشرون

تسوية الخلافات

❶ كل خلاف بين الطرفين ، فيما يتعلق بتأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية ، يكون موضوع مفاوضات مباشرة بين السلطات المختصة لكلا الطرفين .

❷ في حالة عدم امكانية التوصل إلى حل الخلاف بهذه الطريقة خلال أجل ستة أشهر من تاريخ بداية المفاوضات ، يتم عرضه على لجنة تحكيم تحدد تشكيلتها وكيفيات عملها باتفاق بين حكومتي الطرفين .ويتعين على لجنة التحكيم حل الخلاف وفق المبادئ الأساسية وروح هذه الاتفاقية . وتكون قراراتها إلزامية و نهائية .

المادة الرابعة والعشرون

إبرام اتفاقات مع أحد أقاليم كندا

يمكن للسلطات المختصة المعنية في كل من المملكة المغربية و أي إقليم من أقاليم كندا إبرام اتفاقات في أي مجال من مجالات الضمان الاجتماعي التي تخضع للاختصاص الاقليمي بكندا مالم تتعارض هذه الاتفاقات مع مقتضيات هذه الاتفاقية .

الباب الخامس

مقتضيات انتقالية و ختامية

المادة الخامسة و .العشرون

مقتضيات انتقالية

❶ كل فترة تأمين أنجزت قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، تؤخذ بعين الاعتبار قصد تخويل الحق في التعويضات طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية .

❷ لا يمكن لأي مقتضى من هذه الإتفاقية تخويل الحق في استلام تعويض عن فترة سابقة لتاريخ دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .

❸ مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية، يصرف طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية كل تعويض غير التعويض الجزافي ولو كان متعلقا بحدث سابق لتاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

المادة العشرون

لغات الاتصال

❶ بغية تطبيق هذه الإتفاقية، يمكن للسلطات و المؤسسات المختصة لكلا الطرفين ، الاتصال فيما بينها بلغاتهما الرسمية .

❷ لايمكن للمؤسسة المختصة لأي طرف ، أن ترفض أية وثيقة محررة باللغة الرسمية للطرف الآخر .

المادة الواحدة و العشرون

تقديم الطلبات أوالتصريحات أو الطعون

❶ إن الطلبات أو التصريحات أو الطعون المتعلقة بالحق في أي تعويض أو بصرفه، طبقا لتشريع أحد الطرفين و التي وجب تقديمها عملا بهذا التشريع داخل أجل معين لدى السلطة أو المؤسسة المختصة لهذا الطرف ، ولكنها قدمت داخل نفس الأجل إلى سلطة أو مؤسسة الطرف الآخر ، تكون مقبولة ، وتعتبر وكأنها قدمت إلى السلطة أو المؤسسة المختصة للطرف الأول .

❷ باستثناء الحالة التي يرغب فيها صاحب الطلب إرجاء طلب التعويض ، طبقا لتشريع الطرف الآخر، فإن كل طلب تعويض يقدم طبقا لتشريع أحد الطرفين، بعد دخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ يعتبر كما لو كان طلبا لتعويض مماثل طبقا لتشريع الطرف الآخر بشرط أن يقوم صاحب الطلب وقت تقديمه بما يلي :

أ - أن يطلب اعتبار طلبه بمثابة طلب طبقا لتشريع الطرف الآخر؛ أو،

ب - أن يدلي بالمعلومات التي تؤكد إنجاز فترات تأمين طبقا لتشريع الطرف الآخر.

❸ يتعين في جميع الحالات التي تطبق عليها مقتضيات الفقرتين الأولى أو الثانية أن تقوم السلطة أو المؤسسة التي توصلت بالطلب أو التصريح أو الطعن ، بتحويله دون تأخير إلى السلطة أو المؤسسة المختصة للطرف الآخر .

المادة الثانية والعشرون

أداء التعويضات

❶ تقوم المؤسسة المختصة لأحد الطرفين بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية بالعملة الخاصة لهذا الطرف.

❷ تصرف المنافع إلى المستفيدين ، معفاة من كل خصم بسبب النفقات الادارية التي يمكن أن يتطلبها صرف المنافع .

المادة الثامنة عشرة
تبادل المعلومات و المساعدة المتبادلة

❶ تقوم السلطات المختصة و المؤسسات المكلفة بتطبيق هذه الاتفاقية بما يلي :

أ ـ تبادل جميع المعلومات اللازمة لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية ، وذلك في حدود ما يسمح به التشريع الذي تطبقه ؛

ب ـ تقديم وتبادل المساعي الحميدة و المساعدات المتبادلة لتحديد الحق في كل تعويض ، وصرفه طبقا لهذه الإتفاقية أو طبقا للتشريع الذي تطبق عليه هذه الإتفاقية ، ويتم ذلك كما لو كان الأمر يتعلق بتطبيق تشريعها الخاص ؛

ج ـ تبليغ كل منهما الأخرى جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة لأغراض تطبيق هذه الإتفاقية أو التعديلات التي تطرأ على تشريعات الطرفين و التي من شأنها أن ترتب آثارا على تطبيق هذه الإتفاقية، وذلك في أقرب الآجال .

❷ تتم المساعدة المنصوص عليها في المقطع الأول (ب) بصفة مجانية ، مع مراعاة كل مقتضى منصوص عليه في التوافق الإداري المبرم وفقا لمقتضيات المادة 17 و المتعلقة باسترداد بعض أصناف النفقات .

❸ كل المعلومات المتعلقة بشخص ما والتي يتم إبلاغها طبقا لهذه الاتفاقية من قبل أحد الطرفين إلى الطرف الآخر، تبقى سرية ، ما عدا إذا كان إفشاؤها منصوص عليه بمقتضى قوانين الطرف الأول ولا يمكن استعمالها إلا لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية والتشريع الذي تطبق عليها .

المادة التاسعة عشرة
الاعفاء أو التخفيض من الرسوم أو الحقوق أو النفقات

❶ يمتد مفعول كل اعفاء أو تخفيض خاص بالرسوم أوالرسوم القضائية والرسوم القنصلية أو النفقات الإدارية المحدد في تشريع أحد الطرفين ، والمتعلق بتسليم شهادة أو وثيقة يتعين الإدلاء بها من أجل تطبيق هذا التشريع إلى الشواهد و الوثائق المماثلة التي يتعين الإدلاء بها من أجل تطبيق تشريع الطرف الآخر .

❷ تعفى جميع العقود و الوثائق، ذات الطابع الرسمي التي يتعين الادلاء بها لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية من تأشيرة الإشهاد بالصحة من طرف السلطات الدبلوماسية أو القنصلية وأي إجراء مماثل.

المادة الخامسة عشرة
الأنظمة الخاصة

❶ إذا كان منح بعض التعويضات تطبيقا لتشريع المملكة المغربية ، يشترط أن تكون فترات التأمين قد أنجزت في ظل مهنة يغطيها نظام خاص أو في ظل مهنة أو عمل محدد، فإن الفترات المنجزة بمقتضى التشريع الكندي لا تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد مدى تخويل الحق في التعويضات، إلا إذا كانت هذه الفترات قد أنجزت في ظل نفس المهنة أو نفس العمل .

❷ إذا لم يستوف المعني بالأمر الشروط المطلوبة للاستفادة من التعويضات المذكورة رغم اعتبار الفترات المنجزة على هذا النحو، فإن هذه الفترات تؤخذ بعين الاعتبار قصد منح التعويضات التي يقررها النظام العام .

المادة السادسة عشرة
تصفية معاش المتوفى عنهم

❶ إذا كانت الوفاة التي تخول الحق في معاش المتوفى عنهم قد وقعت قبل أن يكون العامل قد حصل على تصفية حقوقه برسم تأمين الشيخوخة ، فإن التعويضات المستحقة لذوي الحقوق تتم تصفيتها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 14 من هذه الاتفاقية .

❷ يقسم معاش الأرملة ،عند الاقتضاء ، بالتساوي وبصفة نهائية بين المستفيدات حسب الشروط المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية للمعني بالأمر .

الباب الرابع
مقتضيات إدارية ومقتضيات مختلفة

المادة السابعة عشرة
التوافق الإداري

❶ تقوم السلطات المختصة للطرفين بتحديد الطرق اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية في نص التوافق الإداري.

❷ تعين في هذا التوافق الإداري هيآت الاتصال للطرفين .

الفرع الثالث

التعويضات حسب تشريع المملكة المغربية

المادة الثالثة عشرة

احتساب مبلغ التعويض

بالنسبة للأشخاص الذين أنجزوا فترات تأمين كافية لتخويل الحق في تعويض ما برسم تشريع المملكة المغربية دون الحاجة إلى الاعتداد بفترات التأمين المنجزة بموجب التشريع الكندي ، تحتسب المؤسسة المختصة في المملكة المغربية مبلغ التعويض وفقا لمقتضيات تشريع المملكة المغربية ، مع الأخذ بعين الإعتبار فقط فترات التأمين المنجزة بمقتضى هذا التشريع .

المادة الرابعة عشرة

تصفية التعويض

تتم تصفية التعويضات التي يمكن للمؤمن له الذي خضع لتشريع الطرفين، أن يطالب بها بموجب تشريع المملكة المغربية حسب الطريقة التالية :

أ - تحدد المؤسسة المختصة في المملكة المغربية وفقا لتشريعها الخاص ما إذا كان المعني بالأمر يتوفر على الشروط المطلوبة لتخويل الحق في التعويضات المنصوص عليها في هذا التشريع ، مع الأخذ بعين الإعتبار الجمع بين الفترات المشار إليها في المادتين الثامنة و التاسعة ؛

ب - إذا تبين بعد جمع الفترات المنصوص عليه في المقطع (أ) أن لصاحب الطلب الحق في التعويض الممنوح عن الشيخوخة أو العجز أو كونه متوفى عنه، طبقا لتشريع المملكة المغربية ، تقوم المؤسسة المختصة في المملكة المغربية بتحديد المبلغ النظري للتعويض الذي يمكن للمؤمن له أن يستحقه لو كانت فترات التأمين قد أنجزت حسب تشريعها الخاص وحده ؛

ج – يحدد التعويض المستحق فعليا للمعني بالأمر بإجراء تخفيض على مبلغ التعويض النظري المشار إليه في المقطع (ب) أعلاه ، وذلك على أساس الحصة التي تخولها فترات التأمين المنجزة حسب تشريع المملكة المغربية بالنسبة لمجموع فترات التأمين المجمعة عملا بالمادتين 8 و 9 .

❷ تطبق أيضا مقتضيات الفقرة الأولى على كل شخص يوجد خارج كندا ، إذا استحق هذا الشخص صرف معاش كامل بكندا لكن مدة إقامته بها لم تصل إلى الفترة الدنيا المطلوب توفرها لاكتساب الحق في صرف معاش خارج كندا ، طبقا للقانون الخاص بتأمين الشيخوخة .

❸ خلافا لجميع المقتضيات الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية :

أ ـ لا يتم صرف معاش التأمين عن الشيخوخة لشخص يوجد خارج كندا ، ما لم تكن فترات إقامة هذا الشخص والتي تم جمعها كما هو منصوص عليه في الفرع الأول، مساوية على الأقل للفترة الدنيا من الإقامة بكندا، المطلوب توفرها بمقتضى قانون تأمين الشيخوخة لاكتساب الحق في صرف معاش خارج كندا ؛

ب ـ لاتصرف إعانة الزوج وتكملة الدخل المضمون إلى شخص يوجد خارج كندا إلا في الحد المسموح به بمقتضى قانون التأمين عن الشيخوخة .

المادة الثانية عشرة

التعويضات حسب نظام المعاشات الكندي

إذا استحق شخص ما صرف تعويض، فقط بموجب تطبيق المقتضيات المتعلقة بجمع الفترات المنصوص عليها في الفرع الأول ، تحدد المؤسسة المختصة في كندا مبلغ هذا التعويض لهذا الشخص على النحو التالي :

أ ـ يحتسب العنصر المرتبط بمداخيل التعويض ، طبقا لمقتضيات نظام المعاشات بكندا فقط ، باعتبار المداخيل التي تخول الحق في المعاش و المسجلة بمقتضى هذا النظام؛

ب ـ يحدد مبلغ العنصر ذو النسبة الموحدة للتعويض بعد ضرب :

- مبلغ العنصر، ذو النسبة الموحدة كما تم تحديده طبقا لمقتضيات نظام المعاشات بكندا،

بـ

- الكسر الناتج عن القسمة بين فترات الاشتراك في نظام الرواتب بكندا و الفترة الدنيا المطلوبة للاستفادة من هذا التعويض حسب نظام المعاشات بكندا، ولايمكن بحال من الأحوال أن يكون الكسر المذكور أكبر من الوحدة .

المادة التاسعة

الفترات حسب تشريع دولة ثالثة

إذا لم يكن لشخص الحق في الحصول على تعويض ما بإعتبار فترات التأمين حسب تشريع الطرفين، والتي تم جمعها حسب مقتضيات المادة 8، فإن بإمكانه الحصول على التعويض المذكور ، حيث يتم تحديده بعد جمع الفترات المذكورة و فترات التأمين المنجزة بموجب تشريع دولة ثالثة ، يرتبط معها الطرفان باتفاقيات للضمان الإجتماعي تنص على جمع فترات التأمين.

المادة العاشرة

الحد الأدنى لفترات التأمين

❶ رغم جميع المقتضيات الأخرى من هذه الإتفاقية ، إذا كان مجموع فترات التأمين، عملا بتشريع كندا ، لا يبلغ مدة سنة واحدة وإذا كانت هذه الفترات وحدها لا تكفي لإكتساب الحق في التعويض ، فإن المؤسسة المختصة في كندا غيرملزمة بمنح التعويضات.

❷ رغم جميع المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية ، إذا كان مجموع فترات التأمين، عملا بتشريع المملكة المغربية ، لايبلغ ثلاث مائة وإثني عشر يوما، وإذا كانت هذه الفترات وحدها لا تكفي لاكتساب الحق في التعويض، فإن المؤسسة المختصة بالمملكة المغربية، غير ملزمة بمنح التعويضات.

الفرع الثاني

التعويضات حسب التشريع الكندي

المادة الحادية عشرة

التعويضات برسم القانون المتعلق بالتأمين عن الشيخوخة

❶ إذا استحق شخص ما صرف معاش برسم التأمين عن الشيخوخة أو إعانة الزوج ، بموجب تطبيق المقتضيات المتعلقة بجمع الفترات المنصوص عليها في الفرع الأول فقط، فإن المؤسسة الكندية المختصة تقوم بتحديد مبلغ المعاش أو الإعانة ، ويؤدى إلى هذا الشخص وفقا لمقتضيات القانون المتعلق بتأمين الشيخوخة، الذي ينظم صرف المعاش الجزئي أو إعانة الزوج ، وذلك فقط باعتبارفترات الاقامة المقبولة بكندا، طبقا لهذا القانون .

الـبــاب الـثالـث

مـقتضيات تتعلق بالتعويضات

الفـرع1

جمـع الـفـترات

الـمادة الثامنــة

الفترات حسب تشريعكنـدا والـمملكة الـمـغربـيـة

❶ إذا لـم يـكن لـشخص الحق في الحصـول علـى التعويـض ،لـعدم تـوفره علـى فـترات التأمين الكافية حـسب تشريع أحد الطرفيـن ، فإنـه يـكتسـب هـذا الحـق بـعـد جـمع الفتـرات المذكورة مع تلك المحددة في الفقرتين 2 و 3 من هذه المـادة علـى ألا تـتراكب هـــذه الفترات مع بعضهـا .

❷ (أ) لتخويل الحق في الحـصول على تعـويض بـموجب الـقانـــون الـمتعلـق بـتـأمين الشيخوخة فـي كـندا ، فـإن كـل فـترة تأمـين حسـب تشـريع الـمملكة الـمغربـيـة تعتبر بـمثابـــة فترة إقامة فـوق تراب كندا.

(ب) لتخويـل الحـق فـي الحصـول علـى تعويـض بـموجب نظـام الـمعاشات فـي كـــندا ، فـــإن كـل ســـنة مدنيـــة حصـل خلالـهـا الـمؤمن لـه علـى الأقـل علـى ثلاثة أشـهرأو ثـمـــانية وسـبعين يومـا مـــن التأمـين ، بموجـب تشـريع الـمملكة الـمغربـيـة تعـتبر بـمثابـــة سنـة أديت خلالها واجبـات الإشـتراك عمـلا بنـــظام الـمعاشـات الكنـدي .

❸ لتخويل الحق في أداء تعويض مـنصوص عليه في تشريع الـمملكة الـمغربية:

(أ) إن السنة الـمدنية التـي هـي بـمثابة فـترة للتـأمين حسـب نظـام الـمعاشـات الكندي، تعتبر مـوازيـــة لـمـدة ثـلاث مائـة واثنـي عشر يومـا مـن واجبـات الاشتراك حسب تشريع الـمملكة الـمغربية.

(ب) يعتبر يوما من واجبات الإشتراك حسب تشريع الـمملكة الـمغربية، اليوم الذي هو عبارة عن فـــترة للتأمـــين حسـب القـانون الـمتعلق بالـتأميـن عـــن الشيخوخـة في كندا والـذي لا يشـكل جـزءا مـن فـترة التـأمين بالنسـبة لنـــظام الـمعاشات في كندا .

❺ في حالة إنجاز عمل لفائدة حكومة أحد الطرفين، فوق تراب الطرف الآخر، فإن العامل المأجورلايخضع لتشريع الطرف الأخير،إلا إذا كان من مواطنيه أو مقيما بصفة اعتيادية فوق ترابه . وفي هذه الحالة الأخيرة ، يمكن للعامل المذكور اختيار تشريع الطرف الأول وحده إذا كان من مواطنيه .

❻ يمكن للسلطات المختصة للطرفين، باتفاق مشترك ، القيام بتغييرتطبيق مقتضيات هذه المادة بالنسبة لأي شخص أو فئة من الأشخاص.

المادة السابعة
تعريف بعض فترات الإقامة بالنسبة للتشريع ا لكندي

❶ لتحديد مبلغ التعويضات وفقا لقانون التأمين عن الشيخوخة، ينبغي مراعاة مايلي:

أ - إذا كان شخص يخضع لنظام المعاشات الكندي أو للنظام العام للمعاشات المعمول به في أحد أقاليم كندا ، خلال تواجده أو إقامته لفترة معينة بالمملكة المغربية ، فإن هذه الفترة تعتبر بمثابة فترة إقامة في كندا بالنسبة للشخص المذكور ، ولزوجه وللأشخاص الموجودين تحت كفالته القاطنين معه ، والذين لايخضعون لتشريع المملكة المغربية، بسبب شغل أو عمل مستقل ؛

ب - إذا كان شخص يخضع لتشريع المملكة المغربية ، خلال تواجده أو إقامته في كندا لفترة معينة، فإن هذه الفترة لاتعتبر بمثابة فترة إقامة في كندا بالنسبة للشخص المذكوروزوجه والأشخاص الموجودين تحت كفالته القاطنين معه، والذين لايخضعون لنظام المعاشات الكندي ، أو للنظام العام للمعاشات المعمول به في أحد أقاليم كندا ، بسبب شغل أو عمل مستقل .

❷ لأغراض تطبيق الفقرة الأولى :

أ - لا يعتبرشخص خاضعا لنظام المعاشات الكندي أو للنظام العام للمعاشات المعمول به في ءاقليم بكندا ، خلال فترة تواجده أو إقامته بالمملكة المغربية ، الا إذا أدى هذا الشخص الاشتراكات اللازمة بموجب النظام المعني طيلة الفترة المذكورة من الشغل أوالعمل المستقل؛

ب - لايعتبر شخص خاضعا لتشريع المملكة المغربية ، خلال فترة تواجده أو إقامته بكندا ، الا إذا أدى هذا الشخص الاشتراكات الواجبة بمقتضى التشريع المذكور طيلة المدة المذكورة التي اشتغل فيها.

موضوع أي تخفيض أو تغيير أو توقيف أو إلغاء أو حجز ، بحجة أن المستفيد منها يقيم فوق تراب الطرف الآخر. وتؤدى هذه التعويضات على تراب الطرف الآخر.

❷ كل تعويض تخوله هذه الاتفاقية لشخص يخضع أو كان خاضعا لتشريع الطرفين، أو للأشخاص الموجودين تحت كفالته أو للمتوفى عنتهم المنسوبين إليه، يؤدى أيضا فوق تراب دولة ثالثة .

الباب الثاني
مقتضيات متعلقة بالتشريع المطبق

المادة السادسة
مقتضيات متعلقة بالخضوع للتشريع

❶ مع مراعاة المقتضيات التالية من هذه المادة :

أ - لايخضع العامل المأجور الذي يشتغل فوق تراب أحد الطرفين ، بحكم عمله ، إلا للتشريع الخاص بالطرف المذكور ؛

ب - لا يخضع العامل المستقل الذي يقيم بصفة إعتيادية فوق تراب أحد الطرفين ويعمل لحسابه الخاص، فوق تراب الطرف الآخر أو تراب الطرفين معا، بحكم عمله، إلا لتشريع الطرف الأول.

❷ العامل المأجور الخاضع لتشريع أحد الطرفين ، والذي يزاول فوق تراب الطرف الآخرعملا لصالح نفس المشغل،لا يخضع بحكم هذا العمل، إلا لتشريع الطرف الأول كما لو أن هذا العمل يزاول فوق ترابه، وذلك لفترة أ قصاها ستة وثلاثون شهرا. ويمكن تمديد فترة الإلحاق هاته إلى ستين شهرا كحد أقصى، شريطة الحصول على الموافقة المسبقة للسلطات المختصة لكلا الطرفين أوللسلطات المفوض إليها بذلك.

❸ كل شخص قد يكون خاضعا لتشريع الطرفين ، بحكم مزاولته لعمل ما كفرد ضمن طاقم سفينة أو طائرة يعتبربحكم هذا العمل ، خاضعا فقط للتشريع الكندي إذا كان يقيم بصفة اعتيادية فوق تراب كندا ، ويخضع فقط لتشريع المملكة المغربية ، إذا كان يقيم بصفة اعتيادية فوق تراب المملكة المغربية .

❹ إن الأشخاص العاملين بميناء أحد الطرفين ، في أشغال الشحن أو الافراغ بالبواخر، أو في أشغال الإصلاح أو في مراقبة هذه الأشغال ، يخضعون لتشريع الطرف الذي يوجد الميناء فوق ترابه .

3- المقتضيات التشريعية والتنظيمية او التعاقدية المصادق عليها من طرف السلطة العمومية والمتعلقة بأنظمة خاصة للضمان الاجتماعي ما دامت تسري على المأجورين أو من في حكمهم ، وتتعلق بمخاطر و تعويضات يقرها التشريع الخاص بأنظمة الضمان الإجتماعي.

❷ مع مراعاة مقتضيات الفقرة 3 ، تطبق هذه الإتفاقية أيضا على القوانين والتنظيمات، التي تغير أو تتمم أو توحد أو تحل محل التشريع المنصوص عليه في الفقرة (1).

❸ تطبق هذه الإتفاقية على القوانين والتنظيمات التي يمدد بمقتضاها تشريع طرف ليشمل فئات أخرى من المستفيدين ، أو تعويضات جديدة، ما لم يعترض بواسطة إشعار الطرف المذكور على ذلك لدى الطرف الآخر خلال الثلاثة أشهر التي تلي دخول القوانين والتنظيمات السالفة الذكر إلى حيز التنفيذ .

المادة الثالثة

الأشخاص الذين يشملهم تطبيق الإتفاقية

تطبق هذه الإتفاقية على:

أ) **بالنسبة لكندا،** كل شخص يخضع أو كان خاضعا للتشريع الكندي بما في ذلك الأشخاص الموجودين تحت كفالته أو المتوفى عنهم من ذوي حقوقه .

ب) **بالنسبة للمملكة المغربية** ، كل عامل مأجور أو من في حكمه ، يخضع أو كان خاضعا لتشريع المملكة المغربية وكذا ذوي حقوقه .

المادة الرابعة

المساواة في المعاملة

لأغراض تطبيق تشريع أحد الطرفين ، كل شخص ينتمي الى الفئات المنصوص عليها في المادة 3 يخضع للإلتزامات ويستفيد مما يخوله تشريع الطرف المذكور بنفس الشروط المطبقة على مواطني ورعايا هذا الطرف.

المادة الخامسة

أداء التعويضات بالخارج

❶ مالم تنص مقتضيات هذه الاتفاقية على خلاف ذلك، فإن التعويضات المكتسبة بموجب تشريع أحد الطرفين من قبل الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 3 ، بما في ذلك التعويضات المكتسبة بموجب هذه الإتفاقية، لا يمكن أن تكون

- " المؤسسة المختصة " تعني ، بالنسبة لكندا ، السلطة المختصة وبالنسبة للمملكة المغربية ، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (ص.و.ض.ج.) بصفته القائم على تدبير النظام العام للضمان الاجتماعي والممثل للمؤسسات المغربية المختصة الأخرى ؛

- " التشريع" يعني بالنسبة لكل من الطرفين، القوانين والتنظيمات المشار اليها في المادة الثانية (1) بالنسبة للطرف المذكور؛

- " فترة التأمين" تعني، بالنسبة لكل طرف ، كل فترة تم أداء واجب الاشتراك عنها، أو فترة التشغيل، أو فترة التأمين أو فترة الإقامة التي تخول الحق في تعويض بمقتضى تشريع أحد الطرفين. ويعني هذا التعبير، كذلك ، بالنسبة لكندا كل فترة تم خلالها منح راتب زمانة بمقتضى نظام المعاشات الكندي ، وبالنسبة للمملكة المغربية الفترات المعادلة أو المماثلة لها ؛

- " تعويض" يعني بالنسبة لكل من الطرفين ، كل تعويض نقدي ، أو معاش أو إعانة منصوص عليها في تشريع أحد الطرفين ، بما في ذلك كل زيادة أو تعويض إضافي مرتبط به ؛

- " إقامة" تعني بالنسبة لكندا، الإقامة كما حددت في التشريع الكندي و بالنسبة للمملكة المغربية، الإقامة الإعتيادية في المعنى القانوني للفظ .

❷ كل مصطلح آخرلم يتم تعريفه في هذه المادة ، يأخذ المعنى المحدد له في التشريع المطبق.

المادة الثانية
التشريع الذي تطبق عليه هذه الإتفاقية

❶ تطبق هذه الإتفاقية على التشريع الآتي :

أ - بالنسبة لكندا :

1- قانون التأمين على الشيخوخة والتنظيمات المتفرعة عنه .
2- نظام المعاشات الكندي والتنظيمات المتفرعة عنه .

ب - بالنسبة للمملكة المغربية :

1- التشريع المتعلق بنظام الضمان الإجتماعي، كما تم تعديله أوتتميمه ، منحصرا في التعويضات الطويلة الأمد والإعانة عند الوفاة الواجبة لذوي حقوق مؤمن له، أو مستفيد من معاش الشيخوخة ، أو معاش أو إيراد الزمانة .
2- التشريع المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية (المقتضيات الخاصة بالإيرادات).

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

إتفاقية الضمان الإجتماعي

بين

حكومة كندا

وحكومة المملكة المغربية

إن **حكومة كندا وحكومة المملكة المغربية**، المشار اليهما فيما بعد "بالطرفين" ،

عزما منهما على التعاون في ميدان الضمان الإجتماعي،

وتأكيدا منهما لمبدإ المساواة في المعاملة بين كافة الأشخاص الخاضعين أو الذين سبق لهم أن خضعوا لتشريع أحد البلدين فيما يتعلق بتطبيق تشريع الضمان الاجتماعي لكل من الطرفين؛

ورغبة منهما في المحافظة على ضمان أحسن للحقوق التي اكتسبها أوسيكتسبها المؤمن لهم الاجتماعيون بكلا البلدين في مجال التأمين عن الشيخوخة، والعجز، أو المتوفى عنهم وكذا التأمين عن الوفاة.

قررتا ابرام إتفاقية ترمي الى تنسيق تطبيق التشريعات المتعلقة بالضمان الاجتماعي في كل من المملكة المغربية وكندا على المؤمن لهم الإجتماعيين بكلا البلدين.

ولهذه الغاية، اتفقتا على المقتضيات التالية :

الباب الأول
مقتضيات عامة

المادة الأولى
تعاريف

❶ لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية :

- "السلطة المختصة" تعني بالنسبة لكندا، الوزير أوالوزراء المكلفون بتطبيق التشريع الكندي، وبالنسبة للمملكة المغربية، الوزيرالمكلف بتطبيق التشريع المغربي؛

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

CONVENTION ON SOCIAL SECURITY BETWEEN THE GOVERNMENT OF CANADA AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO

THE GOVERNMENT OF CANADA
AND
THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO ,

hereinafter referred to as "the Parties",

RESOLVED to co-operate in the field of Social Security,

AGREEING on the principle of equal treatment of persons who are or have been subject to the legislation of either States as regards the application of the Social Security legislation of each State,

DESIRING to uphold the rights acquired or in course of being acquired by insured persons of both States in regard to old age, disability, survivors and death insurance,

HAVE DECIDED to conclude a Convention to coordinate the application of the Social Security legislation of both Canada and the Kingdom of Morocco on behalf of insured persons of both States, and

FOR THIS PURPOSE, HAVE AGREED AS FOLLOWS:

PART I
GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 1
Definitions

1. For the purposes of this Convention:

"competent authority" means, as regards Canada, the Minister or Ministers responsible for the application of the legislation of Canada; and, as regards the Kingdom of Morocco, the Minister responsible for the application of the Moroccan legislation ;

"competent institution" means, as regards Canada, the competent authority; and, as regards the Kingdom of Morocco, the National Social Security Fund (Caisse Nationale de Sécurité Sociale) as the managing body of the General Social Security Scheme and as the representative of the other competent institutions of Morocco;

"legislation" means, as regards a Party, the laws and regulations specified in Article 2 (1) with respect to that Party;

"insurance period" means, as regards a Party, a period of contributions, employment, insurance or residence used to acquire the right to a benefit under the legislation of that Party; as regards Canada, it also means a period during which a disability pension is payable under the *Canada Pension Plan*; and, as regards the Kingdom of Morocco, equivalent or assimilated periods;

"benefit" means, as regards a Party, any cash benefit, pension or allowance for which provision is made in the legislation of either Party and includes any supplements or increases applicable to such a cash benefit, pension or allowance;

"residence" means, as regards Canada, residence as defined by the legislation of Canada; and, as regards the Kingdom of Morocco, ordinary residence as in the legal meaning of the term.

2. Any term not defined in this Article has the meaning assigned to it in the applicable legislation.

ARTICLE 2

Legislation to Which the Convention Applies

1. This Convention shall apply to the following legislation:

(a) with respect to Canada:

(i) the *Old Age Security Act* and the regulations made thereunder, and

(ii) the *Canada Pension Plan* and the regulations made thereunder;

(b) with respect to the Kingdom of Morocco:

(i) the legislation relating to the Social Security Scheme as modified or completed, limited to long term benefits and to the death allowance payable to the survivors of an insured person or of a beneficiary of an old age pension, or a disability pension or benefit,

(ii) the legislation relating to work accident and professional illnesses (provisions relating to benefits),

(iii) the legislation, regulation or statutory provisions agreed upon by the public authority relating to special social security schemes in so far as they provide coverage of salaried workers or those considered as such, and related to current risks and benefits as provided for by the legislation of social security schemes.

2. Subject to paragraph 3, this Convention shall also apply to laws and regulations which amend, supplement, consolidate or supersede the legislation specified in paragraph 1.

3. This Convention shall apply to laws and regulations which extend the legislation of a Party to new categories of beneficiaries or to new benefits unless an objection on the part of that Party has been communicated to the other Party no later than three months following the entry into force of such laws and regulations.

ARTICLE 3

Persons to Whom the Convention Applies

This Convention shall apply to:

(a) for Canada, any person who is or who has been subject to the legislation of Canada, and to the dependants and survivors of such a person;

(b) for the Kingdom of Morocco, any salaried person or a person considered as such who is or who has been subject to the legislation of Morocco and to the beneficiaries of such a person.

ARTICLE 4

Equality of Treatment

For the application of the legislation of a Party, any person described in Article 3 shall be subject to the obligations of the legislation of the other Party and shall be eligible for the benefits of that legislation under the same conditions as citizens or nationals of the latter Party.

ARTICLE 5

Export of Benefits

1. Unless otherwise provided in this Convention, benefits payable under the legislation of a Party to any person described in Article 3, including benefits acquired by virtue of this Convention, shall not be subject to any reduction, modification, suspension, cancellation or confiscation by reason only of the fact that the person resides in the territory of the other Party, and these benefits shall be paid in the territory of the other Party.

2. Benefits payable under this Convention to a person who is or who has been subject to the legislation of both Parties, or to the dependants or survivors of such a person, shall be paid in the territory of a third State.

PART II
PROVISIONS CONCERNING THE APPLICABLE LEGISLATION

ARTICLE 6

Provisions Regarding Coverage

1. Subject to the following provisions of this Article:

   (a) an employed person who works in the territory of a Party shall, in respect of that work, be subject only to the legislation of that Party; and

   (b) a self-employed person who ordinarily resides in the territory of a Party and who works for his or her own account in the territory of the other Party or in the territories of both Parties shall, in respect of that work, be subject only to the legislation of the first Party.

2. An employed person who is subject to the legislation of a Party and who performs services in the territory of the other Party for the same employer shall, in respect of those services, be subject only to the legislation of the first

Party as though those services were performed in its territory and for a period not exceeding thirty-six months.

A period of detachment may be extended for more than thirty-six months up to a maximum of sixty months with the prior consent of the competent or delegated authorities of the Parties.

3. A person who, but for this Convention, would be subject to the legislation of both Parties in respect of employment as a member of the crew of a ship or an aircraft shall, in respect of that employment, be subject only to the legislation of Canada if he or she ordinarily resides in Canada and only to the legislation of the Kingdom of Morocco if he or she ordinarily resides in the Kingdom of Morocco.

4. A person who is employed at a harbour of a Party for the purpose of loading or unloading, carrying out inspection or repair work, shall be subject to the legislation of the Party in whose territory the harbour is located.

5. An employed person shall, in respect of the duties of a government employment performed in the territory of the other Party, be subject to the legislation of the latter Party only if he or she is a citizen thereof or ordinarily resides in its territory. In the latter case, that person may, however, elect to be subject only to the legislation of the first Party if he or she is a citizen thereof.

6. The competent authorities of the Parties may, by common agreement, modify the application of the provisions of this Article with respect to any person or categories of persons.

ARTICLE 7

Definition of Certain Periods of Residence with Respect to the Legislation of Canada

1. For the purpose of calculating the amount of benefits under the *Old Age Security Act*:

   (a) if a person is subject to the *Canada Pension Plan* or to the comprehensive pension plan of a province of Canada during any period

of presence or residence in the Kingdom of Morocco, that period shall be considered as a period of residence in Canada for that person as well as for that person's spouse and dependants who reside with him or her and who are not subject to the legislation of the Kingdom of Morocco by reason of employment or self-employment; and

(b) if a person is subject to the legislation of the Kingdom of Morocco during any period of presence or residence in the territory of Canada, that period shall not be considered as a period of residence in Canada for that person and for that person's spouse and dependants who reside with him or her and who are not subject to the *Canada Pension Plan* or to the comprehensive pension plan of a province of Canada by reason of employment or self-employment.

2. In the application of paragraph 1:

(a) a person shall be considered to be subject to the *Canada Pension Plan* or to the comprehensive pension plan of a province of Canada during a period of presence or residence in the Kingdom of Morocco only if that person makes contributions pursuant to the plan concerned during that period by reason of employment or self-employment; and

(b) a person shall be considered to be subject to the legislation of the Kingdom of Morocco during a period of presence or residence in Canada only if that person makes compulsory contributions pursuant to that legislation during that period by reason of employment.

PART III
PROVISIONS CONCERNING BENEFITS

CHAPTER 1
TOTALIZING PERIODS

ARTICLE 8
Periods under the Legislation of Canada and the Kingdom of Morocco

1. If a person is not entitled to the payment of a benefit because he or she has not accumulated sufficient insurance periods under the legislation of a Party, the entitlement of that person to the payment of that benefit shall be determined by totalizing these periods and those specified in paragraphs 2 and 3 of this Article, provided that the periods do not overlap.

2. (a) For purposes of determining entitlement to the payment of a benefit under the *Old Age Security Act* of Canada, any insurance period under the legislation of the Kingdom of Morocco shall be considered as a period of residence in the territory of Canada.

(b) For purposes of determining entitlement to the payment of a benefit under the *Canada Pension Plan*, any calendar year including at least three months or seventy-eight days of insurance under the legislation of the Kingdom of Morocco shall be considered as a year in which contributions were paid under the *Canada Pension Plan*.

3. For purposes of determining entitlement to the payment of a benefit under the legislation of the Kingdom of Morocco:

(a) a calendar year which is a period of insurance under the *Canada Pension Plan* shall be considered as three hundred and twelve days of contributions under the legislation of the Kingdom of Morocco;

(b) a day which is a period of insurance under the *Old Age Security Act* of Canada and which is not part of a period of insurance under the *Canada Pension Plan* shall be considered as a day of contributions under the legislation of the Kingdom of Morocco.

ARTICLE 9

Periods under the Legislation of a Third State

If a person is not entitled to the payment of a benefit on the basis of the periods of insurance under the legislation of the Parties, totalized as provided in Article 8, the entitlement of that person to the payment of that benefit shall be determined by totalizing these periods and periods of insurance under the legislation of a third State with which both Parties are bound by social security instruments which provide for totalizing of periods of insurance.

ARTICLE 10

Minimum Insurance Period

1. Notwithstanding any other provision of this Convention, if the total duration of the periods of insurance accumulated under the legislation of Canada is less than one year and if, taking into account only those periods, no right to a benefit exists, the competent institution of Canada shall not be required to pay benefits.

2. Notwithstanding any other provision of this Convention, if the total duration of insurance periods accumulated under the legislation of the Kingdom of Morocco is less than three hundred and twelve days and if, taking into account only those periods, no right to a benefit exists, the competent institution of the Kingdom of Morocco shall not be required to pay benefits.

CHAPTER 2
BENEFITS UNDER THE LEGISLATION OF CANADA

ARTICLE 11
Benefits under the Old Age Security Act

1. If a person is entitled to the payment of an Old Age Security pension or a spouse's allowance solely through the application of the totalizing provisions of Chapter 1, the competent institution of Canada shall calculate the amount of the pension or spouse's allowance payable to that person in conformity with the provisions of the *Old Age Security Act* governing the payment of a partial pension or a spouse's allowance, exclusively on the basis of the periods of residence in Canada which may be considered under that Act.

2. The provisions of Paragraph 1 shall also apply to a person who is outside Canada and who is entitled to the payment of a full pension in Canada but who has not resided in Canada for the minimum period required by the *Old Age Security Act* for entitlement to the payment of a pension outside Canada.

3. Notwithstanding any other provision of this Convention:

   (a) an Old Age Security pension shall not be paid to a person who is outside Canada unless that person's periods of residence, when totalized as provided in Chapter 1, are at least equal to the minimum period of residence in Canada required by the *Old Age Security* Act for entitlement to the payment of a pension outside Canada; and

   (b) a spouse's allowance and a guaranteed income supplement shall be paid to a person who is outside Canada only to the extent permitted by the *Old Age Security Act*.

ARTICLE 12

Benefits under the Canada Pension Plan

If a person is entitled to the payment of a benefit solely through the application of the totalizing provisions of Chapter 1, the competent institution of Canada shall calculate the amount of benefit payable to that person in the following manner:

(a) the earnings-related portion of the benefit shall be determined in conformity with the provisions of the *Canada Pension Plan*, exclusively on the basis of the pensionable earnings under that Plan; and

(b) the flat-rate portion of the benefit shall be determined by multiplying:

(i) the amount of the flat-rate portion of the benefit determined in conformity with the provisions of the *Canada Pension Plan*

by

(ii) the fraction which represents the ratio of the periods of contributions to the *Canada Pension Plan* in relation to the minimum qualifying period required under that Plan to establish entitlement to that benefit, but in no case shall that fraction exceed the value of one.

CHAPTER 3
BENEFITS UNDER THE LEGISLATION OF THE KINGDOM OF MOROCCO

ARTICLE 13

Calculating the Amount of Benefit

In the case of persons who have accumulated sufficient periods of insurance under the legislation of the Kingdom of Morocco to be entitled to a benefit without taking into account the periods of insurance accumulated under the legislation of Canada, the competent institution of the Kingdom of Morocco shall determine the amount of the benefit payable in accordance with the provisions of the legislation of the Kingdom of

Morocco, taking into account only the periods of insurance accumulated under that legislation.

ARTICLE 14

Payment of benefit

Benefits to which an insured person who has been subject to the legislation of both Parties is entitled under the legislation of the Kingdom of Morocco, shall be calculated as follows:

(a) the competent institution of the Kingdom of Morocco shall determine, according to its own legislation, if the insured person meets the entitlement conditions to benefits under that legislation, taking into account the totalizing of periods specified in Articles 8 and 9,

(b) if, after applying the totalizing provisions of subparagraph (a), the claimant is entitled to an old age, disability or survivors benefit under the legislation of the Kingdom of Morocco, the competent institution of the Kingdom of Morocco shall determine the theoretical benefit to which the insured person would be entitled if all the periods of insurance had been completed under its own legislation,

(c) the benefit payable to the insured person is established by reducing the amount of the theoretical benefit specified in subparagraph (b) by prorating the periods of insurance completed under the legislation of the Kingdom of Morocco in relation to the total periods of insurance totalized through the application of Articles 8 and 9.

ARTICLE 15

Special schemes

1. If in the application of the legislation of the Kingdom of Morocco, the entitlement to certain benefits is subject to the condition that the periods of insurance must have been completed in a profession subject to a special scheme, or in a particular profession or employment, then the periods of

insurance completed under the legislation of Canada shall be taken into account to determine the entitlement to a benefit only if these periods of insurance were completed in the same profession or employment.

2. If, taking into account the periods of insurance so completed, the person concerned does not fulfill the conditions required to be entitled to those benefits, such periods of insurance shall be taken into account for the entitlement to benefits under the general scheme.

ARTICLE 16

Payment of a survivors' pension

1. If a death establishing entitlement to the payment of a survivors' pension occurs before the worker became entitled to the payment of an old age pension, the benefits payable to his or her survivors shall be determined in accordance with the conditions specified in Article 14 of this Convention.

2. The widow's pension eventually is divided, equally and definitively, between the beneficiaries, according to the conditions provided by the personal statute of the insured person.

PART IV
ADMINISTRATIVE AND MISCELLANEOUS PROVISIONS

ARTICLE 17

Administrative Arrangement

1. The competent authorities of the Parties shall establish, by means of an administrative arrangement, the measures necessary for the application of this Convention.

2. The liaison agencies of the Parties shall be designated in that arrangement.

ARTICLE 18

Exchange of Information and Mutual Assistance

1. The competent authorities and institutions responsible for the application of this Convention:

   (a) shall, to the extent permitted by the legislation which they administer, communicate to each other any information necessary for the application of this Convention;

   (b) shall lend their good offices and furnish assistance to one another with regard to the determination of entitlement to and payment of any benefit under this Convention, or the legislation to which this Convention applies, as if the matter involved the application of their own legislation; and

   (c) shall communicate to each other, as soon as possible, all information about the measures taken by them for the application of this Convention or about changes in their respective legislation in so far as these changes affect the application of this Convention.

2. The assistance referred to in subparagraph 1(b) shall be provided free of charge, subject to any provision contained in an Administrative Arrangement concluded pursuant to Article 17 for the reimbursement of certain types of expenses.

3. Unless disclosure is required under the laws of a Party, any information about a person which is transmitted in accordance with this Convention to that Party by the other Party is confidential and shall be used only for purposes of implementing this Convention and the legislation to which this Convention applies.

ARTICLE 19

Exemption or Reduction of Taxes, Dues, Fees or Charges

1. Any exemption from or reduction of taxes, legal dues, consular fees or administrative charges for which provision is made in the legislation of a Party in connection with the issuing of any certificate or document required to be produced for the application of that legislation shall be extended to certificates or documents required to be produced for the application of the legislation of the other Party.

2. Any certificates or documents of an official nature required to be produced for the application of this Convention shall be exempt from any authentication by diplomatic or consular authorities and similar formality.

ARTICLE 20

Language of Communication

1. For the application of this Convention, the competent authorities and institutions of the Parties may communicate directly with one another in any official language of either Party.

2. The competent institution of a Party may not refuse a document only because of the fact that the document is written in one of the official languages of the other Party.

ARTICLE 21

Submitting Claims, Notices or Appeals

1. Any claim, notice or appeal concerning the determination or payment of a benefit under the legislation of a Party which should, for the purposes of that legislation, have been presented within a prescribed period to a competent authority or institution of that Party, but which is presented within the same period to an authority or institution of the other Party, shall be treated as if it

had been presented to the competent institution of the first Party.

2. Unless the applicant requests that his or her claim for a benefit under the legislation of a Party be delayed, a claim for a benefit under the legislation of a Party, made after the date of entry into force of this Convention, shall be deemed to be a claim for the corresponding benefit under the legislation of the other Party, provided that the applicant, at the time of application:

   (a) requests that it be considered an application under the legislation of the other Party, or

   (b) provides information indicating that periods of insurance have been completed under the legislation of the other Party.

3. In any case to which paragraph 1 or 2 applies, the authority or institution to which the claim, notice or appeal has been submitted shall transmit it without delay to the competent authority or institution of the other Party.

ARTICLE 22

Payment of Benefits

1. The competent institution of a Party shall discharge its obligations under this Convention in the currency of that Party.

2. Benefits shall be paid to beneficiaries free from any deduction for administrative expenses that may be incurred in paying the benefits.

ARTICLE 23

Resolution of Disputes

1. Any dispute between the Parties concerning the interpretation or the application of this Convention, shall be resolved by direct negotiations between the competent authorities of the Parties.

2. If the dispute cannot be resolved within a period of six months following the start of direct negotiations, it shall be submitted to an arbitral tribunal whose composition and procedures shall be determined by agreement between the Governments of the Parties. The arbitral tribunal shall resolve the dispute in accordance with the fundamental principles and spirit of this Convention. The decisions of the arbitral tribunal shall be final and binding.

ARTICLE 24

Understandings with a Province of Canada

The relevant competent authorities of the Kingdom of Morocco and a province of Canada may conclude understandings concerning any social security matter within provincial jurisdiction in Canada in so far as those understandings are not inconsistent with the provisions of this Convention.

PART V

TRANSITIONAL AND FINAL PROVISIONS

ARTICLE 25

Transitional Provisions

1. Any period of insurance completed before the date of entry into force of this Convention shall be taken into account for the purpose of determining the right to a benefit under this Convention.

2. No provision of this Convention shall confer any right to receive a benefit for a period before the date of entry into force of this Convention.

3. Subject to paragraph 2, a benefit, other than a lump sum payment, shall be paid under this Convention even though it relates to an event which happened before the date of entry into force of this Convention.

ARTICLE 26

Duration and Denunciation

1. This Convention shall remain in force without any limitation on its duration. It may be denounced at any time by either Party giving written notification to the other Party. The denunciation shall be given no more than six months before the end of a calendar year; the Convention shall then cease to be in force at the end of that year.

2. In the event this Convention ceases to be in force, any right acquired by a person in accordance with its provisions shall be maintained and negotiations shall take place for the settlement of any rights then in course of acquisition by virtue of those provisions.

ARTICLE 27

Entry into Force

This Convention shall enter into force on the first day of the fourth month following the month in which each Party shall have received from the other Party written notification that it has complied with all statutory requirements for the entry into force of this Convention.

***IN WITNESS WHEREOF**, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Convention.*

***Done** in two copies at Rabat, this 1st day of July, 1998, in the Arabic, English and French languages, each text being equally authentic.*

FOR THE GOVERNMENT OF CANADA

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO

ADMINISTRATIVE ARRANGEMENT FOR THE IMPLEMENTATION OF THE CONVENTION ON SOCIAL SECURITY BETWEEN THE GOVERNMENT OF CANADA AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO SIGNED AT RABAT ON THE

1ST OF JULY, 1998

***PURSUANT** to Article 17 of the Convention on Social Security between the Government of Canada and the Government of the Kingdom of Morocco, signed at Rabat on the* 1st day of July, 1998, *the competent authorities:*

for Canada,

the Minister of Human Resources Development

for the Kingdom of Morocco,

the Minister of Social Development, Solidarity, Employment and Professional Training

HAVE AGREED ON THE FOLLOWING PROVISIONS:

PART I
GENERAL PROVISIONS

Article 1
Definitions

1. For the purposes of this Administrative Arrangement, "Convention" means the Convention on Social Security between the Government of Canada and the Government of the Kingdom of Morocco, signed at Rabat on the 1st of July, 1998.

2. Any other term will have the meaning given to it in the Convention.

Article 2
Liaison Agencies

Pursuant to Article 17 of the Convention, the following are designated as liaison agencies:

for Canada:

(a) in regard to all matters except the application of Article 6 of the Convention and Part II of this Administrative Arrangement (Provisions Concerning the Applicable Legislation), the International Operations Division, Income Security Programs Branch, Department of Human Resources Development; and

(b) in regard to the application of Part II, Article 6 of the Convention, and Part II of this Administrative Arrangement, the Source Deductions Division, Department of National Revenue;

for the Kingdom of Morocco:

the National Social Security Fund (Caisse Nationale de Sécurité Sociale) as the managing body of the General Social Security Scheme and as the representative of the other competent institutions of Morocco.

PART II
PROVISIONS CONCERNING THE APPLICABLE LEGISLATION

Article 3

1. In cases involving assignments, elections or modifications, as provided for in paragraphs 2, 5 and 6, respectively, of Article 6 of the Convention, the liaison agency of the Party whose legislation applies will, on request, issue a certificate of fixed duration certifying, in respect of the work in question, that the employed person and that person's employer are subject to that legislation.

2. (a) The consent referred to in paragraph 2 of Article 6 of the Convention must be requested before the end of the current term of coverage.

   (b) The election referred to in paragraph 5 of Article 6 of the Convention must be made by giving notice thereof within six months after the duties are undertaken or, if the employed person is already performing the duties at the date of the entry into force of the Convention, within six months after that date.

3. In the case of government employment described in paragraph 5 of Article 6 of the Convention, the employer in question will respect all the requirements prescribed for all other employers by the applicable legislation.

4. The certificate referred to in paragraph 1 will be issued on forms agreed upon by the liaison agencies of the Parties. The employed person in question as well as that person's employer and the relevant liaison agency of the other Party will be entitled to receive a copy.

PART III
PROVISIONS CONCERNING BENEFITS

Article 4
Processing a Claim

1. If the liaison agency of a Party receives a claim for a benefit under the legislation of the other Party, it will, without delay, send the claim to the liaison agency of the other Party.

2. Along with the claim, the liaison agency of the first Party will also transmit any documentation available to it which may be necessary for the competent institution of the other Party to establish the entitlement of the claimant to the benefit.

3. The personal information regarding an individual contained in the claim will be duly certified by the liaison agency of the first Party which will confirm that the information is corroborated by documentary evidence; the transmission of the form so certified will exempt the liaison agency from sending the corroboratory documents. The type of information to which this paragraph applies will be agreed upon by the liaison agencies of the Parties.

4. In addition to the claim and documentation referred to in paragraphs 1 and 2, the liaison agency of the first Party will send to the liaison agency of the other Party a liaison form which will indicate, in particular, the periods of insurance under the legislation of the first Party. The liaison agencies of the Parties will, by common agreement, prescribe the liaison form which will be used for this purpose.

5. The competent institution of the other Party will subsequently determine the claimant's eligibility and, through its liaison agency, notify the liaison agency of the first Party of the benefits, if any, granted to the claimant.

6. The liaison agencies of the Parties will, by common agreement, prescribe the forms on which a claim described in paragraph 1 may be submitted.

Article 5

Medical Examinations

1. The liaison agency of a Party will, to the extent permitted by the legislation which it administers, provide, upon request, to the liaison agency of the other Party such medical information and documentation as are available concerning the disability of a claimant or beneficiary.

2. If the competent institution of a Party requires that a claimant or a beneficiary who resides in the territory of the other Party undergo an additional medical examination, the liaison agency of the latter Party, at the request of the liaison agency of the first Party, will make arrangements for carrying out this examination at the expense of the agency which makes such request.

3. On receipt of a detailed statement of the costs incurred, the liaison agency of the first Party will, without delay, reimburse the liaison agency of the other Party for the amounts due as a result of applying the provisions of paragraph 2.

Article 6

Exchange of Statistics

The liaison agencies of the Parties will exchange statistics on an annual basis, and in a form to be agreed upon, regarding the payments which each has made under the Convention. These statistics will include data on the number of beneficiaries and the total amount of benefits paid, by type of benefit.

PART IV
MISCELLANEOUS PROVISIONS

Article 7
Forms and Detailed Procedures

Subject to this Administrative Arrangement, the liaison agencies of the Parties will agree on the forms and detailed procedures necessary to implement the Convention.

Article 8
Entry into Effect

This Administrative Arrangement will take effect on the date of entry into force of the Convention and will have the same period of duration.

DONE *in two copies at Rabat this 1st day of July, 1998 in the Arabic, English and French languages, each text being equally valid.*

THE COMPETENT AUTHORITY OF CANADA

THE COMPETENT AUTHORITY OF THE KINGDOM OF MOROCCO

[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION DE SÉCURITÉ SOCIALE ENTRE LE GOUVERNEMENT DU CANADA ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

LE GOUVERNEMENT DU CANADA
ET
LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC,

ci-après appelés «les Parties»,

***RÉSOLUS** à coopérer dans le domaine de la Sécurité Sociale,*

***AFFIRMANT** le principe de l'égalité de traitement entre toutes les personnes qui sont ou ont été soumises à la législation de l'un des deux États en ce qui concerne l'application de la législation de Sécurité Sociale de chacun d'eux,*

***DÉSIREUX** de maintenir aux assurés sociaux de chacun des deux États une meilleure garantie des droits acquis ou en cours d'acquisition en matière de l'assurance vieillesse, invalidité, survivants et de l'assurance décès,*

***ONT DÉCIDÉ** de conclure une convention tendant à coordonner l'application, aux assurés sociaux des deux États, des législations du Canada et du Royaume du Maroc en matière de Sécurité Sociale, et*

À CET EFFET, SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS SUIVANTES :

TITRE I
DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ARTICLE PREMIER
Définitions

1. Aux fins de la présente Convention :

«autorité compétente» désigne, pour le Canada, le ou les Ministres chargés de l'application de la législation du Canada; et, pour le Royaume du Maroc, le Ministre chargé de l'application de la législation marocaine;

«institution compétente» désigne, pour le Canada, l'autorité compétente; et, pour le Royaume du Maroc, la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS) en tant que gestionnaire du régime général de Sécurité Sociale et en tant que représentant des autres institutions compétentes marocaines;

«législation» désigne, pour chaque Partie, les lois et règlements visés à l'article 2(1) pour ladite Partie;

«période d'assurance» désigne, pour chaque Partie, toute période de cotisation, d'emploi, d'assurance ou de résidence ouvrant droit à une prestation aux termes de la législation de l'une ou l'autre Partie; cette expression désigne en outre, pour le Canada, toute période où une pension d'invalidité est versée aux termes du *Régime de pensions du Canada*; et, pour le Royaume du Maroc, les périodes équivalentes ou assimilées;

«prestation» désigne, pour chaque Partie, toute prestation en espèces, pension ou allocation prévue par la législation de l'une ou l'autre Partie, y compris toute majoration ou allocation supplémentaire qui y sont applicables;

«résidence» désigne, pour le Canada, la résidence telle que définie par la législation du Canada; et, pour le Royaume du Maroc, la résidence habituelle au sens légal du terme.

2. Tout terme non défini au présent article a le sens qui lui est attribué par la législation applicable.

ARTICLE 2

Législation à laquelle la Convention s'applique

1. La présente Convention s'applique à la législation suivante :

(a) pour le Canada :

(i) la *Loi sur la sécurité de la vieillesse* et les règlements qui en découlent, et

(ii) le *Régime de pensions du Canada* et les règlements qui en découlent;

(b) pour le Royaume du Maroc :

(i) la législation relative au régime de Sécurité Sociale telle que modifiée ou complétée, limitée aux prestations à long terme et à l'allocation au décès due aux ayants-droit d'un assuré ou d'un titulaire d'une pension de vieillesse, d'une pension ou d'une rente d'invalidité,

(ii) la législation sur les accidents du travail et les maladies professionnelles (dispositions sur les rentes),

(iii) les dispositions législatives, règlementaires ou statutaires agréées par l'autorité publique relatives à des régimes particuliers de Sécurité Sociale en tant qu'elles couvrent des salariés ou assimilés et qu'elles concernent des risques et prestations courants de la législation sur les régimes de Sécurité Sociale.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, la présente Convention s'applique également aux lois et règlements qui modifient, complètent, unifient ou remplacent la législation visée au paragraphe 1.

3. La présente Convention s'applique aux lois et règlements qui étendent la législation d'une Partie à de nouvelles catégories de bénéficiaires ou à de nouvelles prestations uniquement s'il n'y a pas, à cet égard, opposition de ladite Partie notifiée à l'autre Partie dans un délai de trois mois suivant l'entrée en vigueur desdites lois et desdits règlements.

ARTICLE 3

Personnes auxquelles la Convention s'applique

La présente Convention s'applique :

(a) pour le Canada, à toute personne qui est ou qui a été soumise à la législation du Canada, ainsi qu'aux personnes à charge et aux survivants de ladite personne;

(b) pour le Royaume du Maroc, à tout travailleur salarié ou assimilé qui est ou qui a été assujetti à la législation du Royaume du Maroc ainsi qu'à ses ayants-droit.

ARTICLE 4

Égalité de traitement

Aux fins de l'application de la législation d'une Partie, toute personne visée à l'article 3 est soumise aux obligations et est admise aux bénéfices de la législation de ladite Partie dans les mêmes conditions que les citoyens ou les ressortissants de cette Partie.

ARTICLE 5

Versement des prestations à l'étranger

1. Sauf dispositions contraires de la présente Convention, les prestations acquises aux termes de la législation d'une Partie par toute personne visée à l'article 3, y compris les prestations acquises en vertu de la présente Convention, ne peuvent subir aucune réduction, ni modification, ni suspension, ni suppression, ni confiscation du seul fait que l'intéressé réside sur le territoire de l'autre Partie. Ces prestations sont versées sur le territoire de l'autre Partie.

2. Toute prestation due en vertu de la présente Convention à une personne qui est ou qui a été soumise à la législation des Parties, ou aux personnes à charge ou

aux survivants de ladite personne, est également versée sur le territoire d'un État tiers.

TITRE II
DISPOSITIONS RELATIVES À LA LÉGISLATION APPLICABLE

ARTICLE 6
Dispositions relatives à l'assujettissement

1. Sous réserve des dispositions suivantes du présent article :

   (a) le travailleur salarié travaillant sur le territoire d'une Partie n'est assujetti, relativement à ce travail, qu'à la législation de ladite Partie; et

   (b) le travailleur autonome qui réside habituellement sur le territoire d'une Partie et qui travaille à son propre compte sur le territoire de l'autre Partie ou sur le territoire des deux Parties n'est assujetti, relativement à ce travail, qu'à la législation de la première Partie.

2. Le travailleur salarié qui est assujetti à la législation d'une Partie et qui effectue sur le territoire de l'autre Partie un travail au service du même employeur n'est assujetti, relativement à ce travail, qu'à la législation de la première Partie comme si ce travail s'effectuait sur son territoire et ce pour une période maximum de trente-six mois.

   Cette période de détachement peut être prorogée au delà de trente-six mois jusqu'à un maximum de soixante mois sous réserve de l'approbation préalable des autorités compétentes des Parties ou de celles qui auront reçu délégation à cet effet.

3. Toute personne qui, à défaut de la présente Convention, serait soumise à la législation des Parties relativement à un emploi comme membre de l'équipage d'un navire ou de transport aérien, est assujettie, relativement à cet emploi, uniquement à la législation du Canada si elle réside habituellement au Canada et uniquement à la législation du Royaume du Maroc si elle réside

habituellement au Royaume du Maroc.

4. Les personnes qui, dans un port d'une Partie, sont employées à des travaux de chargement, de déchargement d'un navire, à la réparation ou à l'inspection de ses travaux, sont soumises à la législation de la Partie sur le territoire de laquelle se trouve le port.

5. Relativement aux fonctions d'un emploi au service d'un gouvernement exécutées sur le territoire de l'autre Partie, le travailleur salarié n'est assujetti à la législation de cette dernière Partie que s'il en est citoyen ou s'il réside habituellement sur son territoire. Dans ce dernier cas, ledit travailleur peut, toutefois, opter pour la seule législation de la première Partie s'il en est citoyen.

6. Les autorités compétentes des Parties peuvent, d'un commun accord, modifier l'application des dispositions du présent article à l'égard de toute personne ou catégorie de personnes.

ARTICLE 7

Définition de certaines périodes de résidence à l'égard de la législation du Canada

1. Aux fins du calcul du montant des prestations aux termes de la *Loi sur la sécurité de la vieillesse* :

   (a) si une personne est assujettie au *Régime de pensions du Canada* ou au régime général de pensions d'une province du Canada, pendant une période quelconque de présence ou de résidence au Royaume du Maroc, ladite période est considérée comme une période de résidence au Canada relativement à ladite personne, à son conjoint et aux personnes à sa charge qui demeurent avec elle et qui ne sont pas assujettis à la législation du Royaume du Maroc en raison d'emploi ou de travail autonome; et,

   (b) si une personne est assujettie à la législation du Royaume du Maroc pendant une période quelconque de présence ou de résidence au Canada, ladite période n'est pas considérée comme une période de

résidence au Canada relativement à ladite personne, à son conjoint et aux personnes à sa charge qui demeurent avec elle et qui ne sont pas assujettis au *Régime de pensions du Canada* ou au régime général de pensions d'une province du Canada en raison d'emploi ou de travail autonome.

2. Aux fins de l'application du paragraphe 1 :

(a) une personne est considérée assujettie au *Régime de pensions du Canada* ou au régime général de pensions d'une province du Canada pendant une période de présence ou de résidence au Royaume du Maroc uniquement si ladite personne verse des cotisations aux termes du régime concerné pendant ladite période d'emploi ou de travail autonome; et

(b) une personne est considérée assujettie à la législation du Royaume du Maroc pendant une période de présence ou de résidence au Canada uniquement si ladite personne verse des cotisations obligatoires aux termes de ladite législation pendant ladite période en raison d'emploi.

TITRE III
DISPOSITIONS CONCERNANT LES PRESTATIONS

SECTION 1
TOTALISATION DES PÉRIODES

ARTICLE 8
Périodes aux termes de la législation du Canada et du Royaume du Maroc

1. Si une personne n'a pas droit au versement d'une prestation parce qu'elle ne justifie pas de périodes d'assurance suffisantes aux termes de la législation d'une Partie, le droit de ladite personne au versement de ladite prestation est déterminé en totalisant lesdites périodes et celles spécifiées aux paragraphes 2 et 3 du présent article, pour autant que lesdites périodes ne se superposent pas.

2. (a) Aux fins de l'ouverture du droit au versement d'une prestation aux termes de la *Loi sur la sécurité de la vieillesse du Canada*, toute période d'assurance aux termes de la législation du Royaume du Maroc est considérée comme une période de résidence sur le territoire du Canada.

(b) Aux fins de l'ouverture du droit au versement d'une prestation aux termes du *Régime de pensions du Canada*, toute année civile comptant au moins trois mois ou soixante-dix-huit jours d'assurance aux termes de la législation du Royaume du Maroc est considérée comme une année à l'égard de laquelle des cotisations ont été versées aux termes du *Régime de pensions du Canada*.

3. Aux fins de l'ouverture du droit au versement d'une prestation prévue par la législation du Royaume du Maroc :

(a) une année civile qui est une période d'assurance aux termes du *Régime de pensions du Canada* est considérée comme trois cent douze jours de cotisations aux termes de la législation du Royaume du Maroc;

(b) un jour qui est une période d'assurance aux termes de la *Loi sur la sécurité de la vieillesse du Canada* et qui ne fait pas partie d'une période d'assurance aux fins du *Régime de pensions du Canada* est considérée comme un jour de cotisations aux termes de la législation du Royaume du Maroc.

ARTICLE 9

Périodes aux termes de la législation d'un État tiers

Si une personne n'a pas droit au versement d'une prestation en fonction des périodes d'assurance aux termes de la législation des Parties, totalisées tel que prévu à l'article 8, le droit de ladite personne au versement de ladite prestation est déterminé par la totalisation desdites périodes et des périodes d'assurance aux termes de la législation d'un État tiers avec lequel les deux Parties sont liées par des instruments de sécurité sociale prévoyant la totalisation des périodes d'assurance.

ARTICLE 10
Période d'assurance minimale

1. Nonobstant toutes autres dispositions de la présente Convention, si la durée totale des périodes d'assurance aux termes de la législation du Canada n'atteint pas une année, et si, compte tenu de ces seules périodes, le droit à une prestation n'est pas acquis, l'institution compétente du Canada n'est pas tenue d'accorder des prestations.

2. Nonobstant toutes autres dispositions de la présente Convention, si la durée totale des périodes d'assurance en vertu de la législation du Royaume du Maroc n'atteint pas trois cent douze jours, et si compte tenu de ces seules périodes, le droit à une prestation n'est pas acquis, l'institution compétente du Royaume du Maroc n'est pas tenue d'accorder des prestations.

SECTION 2
PRESTATIONS AUX TERMES DE LA LÉGISLATION DU CANADA

ARTICLE 11
Prestations aux termes de la Loi sur la sécurité de la vieillesse

1. Si une personne a droit au versement d'une pension de la Sécurité de la vieillesse ou d'une allocation au conjoint uniquement en vertu de l'application des dispositions relatives à la totalisation énoncées à la Section 1, l'institution compétente du Canada détermine le montant de la pension ou de l'allocation au conjoint payable à ladite personne en conformité avec les dispositions de la *Loi sur la sécurité de la vieillesse* qui régissent le versement de la pension partielle ou de l'allocation au conjoint, uniquement en fonction des périodes de résidence au Canada admissibles aux termes de ladite Loi.

2. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent également à une personne qui est hors du Canada et qui a droit au versement d'une pension intégrale au Canada mais qui n'a pas résidé au Canada pendant la période de résidence minimale

requise par la *Loi sur la sécurité de la vieillesse* pour avoir droit au versement d'une pension hors du Canada.

3. Nonobstant toute autre disposition de la présente Convention :

(a) une pension de la Sécurité de la vieillesse n'est pas versée à une personne qui est hors du Canada à moins que les périodes de résidence de ladite personne, totalisées tel que prévu à la Section 1, ne soient au moins égales à la période minimale de résidence au Canada requise par la *Loi sur la sécurité de la vieillesse* pour ouvrir le droit au versement de la pension hors du Canada; et,

(b) l'allocation au conjoint et le supplément de revenu garanti ne sont versés à une personne qui est hors du Canada que dans la mesure permise par la *Loi sur la sécurité de la vieillesse.*

ARTICLE 12

Prestations aux termes du Régime de pensions du Canada

Si une personne a droit au versement d'une prestation uniquement en vertu de l'application des dispositions relatives à la totalisation énoncées à la Section 1, l'institution compétente du Canada détermine le montant de la prestation versée à ladite personne comme suit :

(a) la composante liée aux gains de la prestation en question est calculée en conformité avec les dispositions du *Régime de pensions du Canada,* uniquement en fonction des gains ouvrant droit à pension crédités aux termes dudit Régime; et,

(b) le montant de la composante à taux uniforme de la prestation est déterminé en multipliant :

(i) le montant de la composante à taux uniforme déterminé conformément aux dispositions du *Régime de pensions du Canada*

par

(ii) la fraction qui exprime le rapport entre les périodes de cotisations au *Régime de pensions du Canada* et la période minimale d'admissibilité à ladite prestation aux termes du *Régime de pensions du Canada*, mais ladite fraction n'est en aucun cas supérieure à l'unité.

SECTION 3
PRESTATIONS AUX TERMES DE LA LÉGISLATION DU ROYAUME DU MAROC

ARTICLE 13
Calcul du montant de la prestation

Dans le cas de personnes ayant accompli des périodes d'assurance suffisantes pour ouvrir droit, au regard de la législation du Royaune du Maroc, à une prestation sans avoir à faire valoir les périodes d'assurance accomplies en vertu de la législation du Canada, l'institution compétente du Royaume du Maroc calcule le montant de la prestation conformément aux dispositions de la législation du Royaume du Maroc, en prenant uniquement en compte les périodes d'assurance accomplies en vertu de ladite législation.

ARTICLE 14
Liquidation de la prestation

Les prestations auxquelles un assuré, qui a été soumis à la législation des Parties, peut prétendre en vertu de la législation du Royaume du Maroc, sont liquidées de la manière suivante :

(a) l'institution compétente du Royaume du Maroc détermine, d'après sa propre législation, si l'intéressé réunit les conditions requises pour avoir droit aux prestations prévues par cette législation, compte tenu de la totalisation des périodes visées aux articles 8 et 9,

(b) si, à la suite de la totalisation prévue à l'alinéa (a), le demandeur a droit à une prestation de vieillesse, d'invalidité ou de survivants, conformément à la

législation du Royaume du Maroc, l'institution compétente du Royaume du Maroc détermine la prestation théorique à laquelle l'assuré aurait droit si toutes les périodes d'assurance avaient été accomplies exclusivement sous sa propre législation,

(c) la prestation due à l'intéressé est fixée en réduisant le montant de la prestation théorique visée à l'alinéa (b) ci-dessus au prorata des périodes d'assurance accomplies sous la législation du Royaume du Maroc par rapport à l'ensemble des périodes d'assurance totalisées en application des articles 8 et 9.

ARTICLE 15

Régimes spéciaux

1. Lorsqu'en application de la législation du Royaume du Maroc, l'octroi de certaines prestations est subordonné à la condition que les périodes d'assurance aient été accomplies dans une profession soumise à un régime spécial, ou dans une profession ou un emploi déterminé, les périodes accomplies en vertu de la législation du Canada ne sont prises en compte pour déterminer l'ouverture du droit à prestations que si elles ont été accomplies dans la même profession ou le même emploi.

2. Si, compte tenu des périodes ainsi accomplies, l'intéressé ne satisfait pas aux conditions requises pour avoir droit auxdites prestations, ces périodes sont prises en compte pour l'octroi des prestations du régime général.

ARTICLE 16

Liquidation de la pension de survivants

1. Lorsque le décès, ouvrant droit à l'attribution d'une pension de survivants survient avant que le travailleur n'ait obtenu la liquidation de ses droits au regard de l'assurance vieillesse, les prestations dues aux ayants-droit sont liquidées dans les conditions précisées à l'article 14 de la présente Convention.

2. La pension de veuve est éventuellement répartie, également et définitivement, entre les bénéficiaires, dans les conditions prévues par le statut personnel de

l'intéressé.

TITRE IV
DISPOSITIONS ADMINISTRATIVES ET DIVERSES

ARTICLE 17
Arrangement administratif

1. Les autorités compétentes des Parties fixent, dans un Arrangement administratif, les modalités requises pour l'application de la présente Convention.

2. Dans ledit Arrangement sont désignés les organismes de liaison des Parties.

ARTICLE 18
Échange de renseignements et assistance mutuelle

1. Les autorités compétentes et institutions chargées de l'application de la présente Convention :

   (a) se communiquent, dans la mesure où la législation qu'elles appliquent le permet, tout renseignement requis aux fins de l'application de la présente Convention;

   (b) se prêtent leurs bons offices et se fournissent mutuellement assistance pour déterminer le droit à toute prestation et pour en effectuer le versement aux termes de la présente Convention ou de la législation à laquelle la présente Convention s'applique tout comme si ladite question touchait l'application de leur propre législation; et,

   (c) se transmettent mutuellement, dès que possible, tout renseignement concernant les mesures adoptées aux fins de l'application de la présente Convention ou les modifications apportées à leur législation respective pour autant que lesdites modifications affectent l'application de la

présente Convention.

2. L'assistance visée à l'alinéa 1(b) est fournie gratuitement, sous réserve de toute disposition comprise dans l'Arrangement administratif conclu selon les dispositions de l'article 17 concernant le remboursement de certaines catégories de frais.

3. Sauf si sa divulgation est exigée aux termes des lois d'une Partie, tout renseignement sur une personne, transmis conformément à la présente Convention à ladite Partie par l'autre Partie, est confidentiel et ne peut être utilisé qu'aux seules fins de l'application de la présente Convention et de la législation à laquelle la présente Convention s'applique.

ARTICLE 19

Exemption ou réduction de taxes, de droits ou de frais

1. Toute exemption ou réduction de taxes, de droits judiciaires, de droits de chancellerie ou de frais administratifs prévue par la législation d'une Partie, relativement à la délivrance d'un certificat ou document à produire aux fins de l'application de ladite législation, est étendue aux certificats et documents à produire aux fins de l'application de la législation de l'autre Partie.

2. Tous actes et documents à caractère officiel à produire aux fins de l'application de la présente Convention sont exemptés de toute légalisation par les autorités diplomatiques ou consulaires et de toute formalité similaire.

ARTICLE 20

Langues de communication

1. Aux fins de l'application de la présente Convention, les autorités et les institutions compétentes des Parties peuvent communiquer directement entre elles dans les langues officielles des Parties.

2. L'institution compétente d'une Partie ne peut pas refuser un document du seul fait que ledit document est rédigé dans une langue officielle de l'autre Partie.

ARTICLE 21

Présentation de demandes, avis ou recours

1. Les demandes, avis ou recours touchant le droit à toute prestation ou le versement de toute prestation aux termes de la législation d'une Partie qui, aux termes de ladite législation, auraient dû être introduits dans un délai prescrit auprès de l'autorité ou l'institution compétente de cette Partie, mais qui sont présentés dans le même délai à l'autorité ou l'institution de l'autre Partie, sont réputés avoir été présentés à l'autorité ou l'institution compétente de la première Partie.

2. Sauf cas où le requérant désire que sa demande de prestation aux termes de la législation de l'autre Partie soit différée, une demande de prestation aux termes de la législation d'une Partie, présentée après l'entrée en vigueur de la présente Convention, est réputée être une demande de prestation analogue aux termes de la législation de l'autre Partie, à condition que le requérant, au moment de la demande :

   (a) demande qu'elle soit considérée comme une demande aux termes de la législation de l'autre Partie, ou

   (b) fournisse des renseignements indiquant que des périodes d'assurance ont été accomplies aux termes de la législation de l'autre Partie.

3. Dans tout cas où les dispositions du paragraphe 1 ou 2 s'appliquent, l'autorité ou l'institution qui a reçu la demande, avis ou recours le transmet sans tarder à l'autorité ou l'institution compétente de l'autre Partie.

ARTICLE 22

Versement des prestations

1. L'institution compétente d'une Partie se libère de ses obligations aux termes de la présente Convention dans la monnaie de ladite Partie.

2. Les prestations sont versées aux bénéficiaires exemptes de toute retenue pour

frais administratifs pouvant être encourus relativement au versement des prestations.

ARTICLE 23
Règlement des différends

1. Tout différend entre les Parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention fera l'objet de négociations directes entre les autorités compétentes des Parties.

2. Si le différend ne peut être ainsi résolu dans un délai de six mois à dater du début des négociations, il sera soumis à une commission arbitrale dont la composition et les modalités de fonctionnement seront déterminées par un accord entre les gouvernements des Parties. La commission arbitrale devra résoudre le différend selon les principes fondamentaux et l'esprit de la présente Convention. Ses décisions seront obligatoires et définitives.

ARTICLE 24
Ententes avec une province du Canada

Les autorités compétentes concernées du Royaume du Maroc et toute province du Canada pourront conclure des ententes portant sur toute matière de sécurité sociale relevant de la compétence provinciale au Canada pour autant que ces ententes ne soient pas contraires aux dispositions de la présente Convention.

TITRE V
DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

ARTICLE 25
Dispositions transitoires

1. Toute période d'assurance accomplie avant la date d'entrée en vigueur de la

présente Convention est prise en considération pour l'ouverture du droit aux prestations aux termes de la présente Convention.

2. Aucune disposition de la présente Convention ne confère le droit de toucher une prestation pour une période antérieure à la date d'entrée en vigueur de la présente Convention.

3. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2, une prestation, autre qu'une prestation forfaitaire, est versée aux termes de la présente Convention même si elle se rapporte à un événement antérieur à la date d'entrée en vigueur de la Convention.

ARTICLE 26

Durée et dénonciation

1. La présente Convention demeurera en vigueur sans limitation de durée. Elle pourra être dénoncée par l'une des Parties par notification écrite à l'autre Partie. La dénonciation devra être notifiée au plus tard six mois avant la fin de l'année civile en cours; la Convention cessera alors d'être en vigueur à la fin de cette année.

2. Au cas où la présente Convention cesse d'être en vigueur, tout droit acquis par une personne aux termes des dispositions de ladite Convention est maintenu et des négociations sont engagées pour le règlement de tout droit en cours d'acquisition aux termes desdites dispositions.

ARTICLE 27

Entrée en vigueur

La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du quatrième mois suivant celui où chaque Partie aura reçu de l'autre Partie un avis écrit indiquant qu'elle s'est conformée à toutes les exigences législatives relatives à l'entrée en vigueur de la présente Convention.

EN FOI DE QUOI, *les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.*

FAIT *en deux exemplaires à Rabat, le 1er juillet 1998, dans les langues française, anglaise et arabe, chaque texte faisant également foi.*

POUR LE GOUVERNEMENT DU CANADA

POUR LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

ARRANGEMENT ADMINISTRATIF POUR L'APPLICATION DE LA CONVENTION DE SÉCURITÉ SOCIALE ENTRE LE GOUVERNEMENT DU CANADA ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC SIGNÉE À RABAT LE

1ER JUILLET 1998

***CONFORMÉMENT** à l'article 17 de la Convention de Sécurité Sociale entre le Gouvernement du Royaume du Maroc et le Gouvernement du Canada, signée à Rabat le* 1er juillet 1998 *, les autorités compétentes :*

pour le Canada,

le Ministre du Développement des ressources humaines

pour le Royaume du Maroc,

le Ministre du Développement social, de la Solidarité, de l'Emploi et de la Formation professionnelle

SONT CONVENUES DES DISPOSITIONS SUIVANTES :

TITRE I
DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article 1
Définitions

1. Aux fins de l'application du présent Arrangement administratif, «Convention» désigne la Convention de Sécurité Sociale entre le Gouvernement du Canada et le Gouvernement du Royaume du Maroc, signée à Rabat le 1er juillet 1998.

2. Les autres termes auront le sens qui leur est attribué par la Convention.

Article 2
Organismes de liaison

Sont désignés comme organismes de liaison au sens de l'article 17 de la Convention :

pour le Canada :

(a) en ce qui concerne toute question à l'exception de l'application de l'article 6 de la Convention et du Titre II du présent Arrangement administratif (Dispositions relatives à la législation applicable), la Division des Opérations internationales, Direction générale des programmes de la Sécurité du revenu, Ministère du Développement des ressources humaines; et

(b) en ce qui concerne l'application du Titre II, article 6 de la Convention et du Titre II du présent Arrangement administratif, la Division des retenues à la source, Ministère du Revenu national;

pour le Royaume du Maroc :

la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS) en tant que gestionnaire du régime général de Sécurité Sociale et en tant que représentant des autres institutions compétentes marocaines.

TITRE II
DISPOSITIONS RELATIVES À LA LÉGISLATION APPLICABLE

Article 3

1. Dans les cas de détachements, d'options ou de modifications prévus respectivement, aux paragraphes 2, 5 et 6 de l'article 6 de la Convention, l'organisme de liaison de la Partie à laquelle s'applique la législation, émettra sur demande un certificat d'une durée déterminée attestant que, relativement à ce travail, le travailleur et son employeur sont assujettis à ladite législation.

2. (a) L'approbation prévue au paragraphe 2 de l'article 6 de la Convention devra être demandée avant la fin de la période d'assujettissement en cours.

(b) L'option prévue au paragraphe 5 de l'article 6 de la Convention devra être exercée à l'aide d'un avis donné dans un délai de six mois suivant le début des fonctions ou, dans le cas d'un travailleur déjà en fonction à la date d'entrée en vigueur de la Convention, dans un délai de six mois suivant ladite date.

3. Relativement aux emplois au service d'un gouvernement visés au paragraphe 5 de l'article 6 de la Convention, l'employeur en cause respectera toutes les exigences que la législation applicable impose à tout autre employeur.

4. Le certificat prévu au paragraphe 1 sera émis sur des formulaires conventionnels arrêtés d'un commun accord par les organismes de liaison des deux Parties. Le travailleur visé ainsi que son employeur et l'organisme de liaison concerné de l'autre Partie seront en droit d'en recevoir une copie.

TITRE III
DISPOSITIONS RELATIVES AUX PRESTATIONS

Article 4
Traitement d'une demande

1. L'organisme de liaison d'une Partie qui reçoit une demande de prestation aux termes de la législation de l'autre Partie transmettra, sans délai, le formulaire de demande à l'organisme de liaison de l'autre Partie.

2. En sus du formulaire de demande, l'organisme de liaison de la première Partie transmettra toutes pièces justificatives qui pourraient être requises par l'institution compétente de l'autre Partie afin de déterminer le droit du requérant à la prestation.

3. Les données sur l'état civil que comporte le formulaire de demande seront dûment authentifiées par l'organisme de liaison de la première Partie qui confirmera que des pièces justificatives originales corroborent ces données; la transmission du formulaire ainsi authentifié dispensera l'organisme de liaison de transmettre les pièces justificatives. Les données visées par le présent paragraphe seront déterminées d'un commun accord par les organismes de liaison des deux Parties.

4. En sus du formulaire de demande et des pièces justificatives visés aux paragraphes 1 et 2, l'organisme de liaison de la première Partie transmettra à l'organisme de liaison de l'autre Partie, un formulaire de liaison indiquant, notamment, les périodes d'assurance aux termes de la législation de la première Partie. Les organismes de liaison des deux Parties s'entendront sur le formulaire de liaison qui sera utilisé à cette fin.

5. L'institution compétente de l'autre Partie déterminera subséquemment les droits du requérant et, par l'entremise de son organisme de liaison, avisera l'organisme de liaison de la première Partie de toutes prestations, le cas échéant, accordées au requérant.

6. Les organismes de liaison des deux Parties s'entendront sur les formulaires sur lesquels une demande de prestation visée au paragraphe 1 sera présentée.

Article 5

Examens médicaux

1. Dans la mesure où la législation qui s'applique le permet, l'organisme de liaison d'une Partie transmettra, sur demande, à l'organisme de liaison de l'autre Partie, les constatations médicales et les documents disponibles relatifs à l'invalidité d'un requérant ou d'un bénéficiaire.

2. Si l'institution compétente d'une Partie exige qu'un requérant ou qu'un bénéficiaire qui réside sur le territoire de l'autre Partie subisse un examen médical additionnel et si l'organisme de liaison de la première Partie en fait la demande, l'organisme de liaison de l'autre Partie prendra les dispositions nécessaires pour que ledit examen soit effectué aux frais de l'organisme qui en a fait la demande.

3. Sur réception d'un état détaillé des frais encourus, l'organisme de liaison de la première Partie remboursera, sans délai, à l'organisme de liaison de l'autre Partie les sommes dues suite à l'application des dispositions du paragraphe 2.

Article 6

Échange de statistiques

Les organismes de liaison des deux Parties échangeront annuellement, et en la forme qui sera déterminée d'un commun accord, des statistiques relatives aux prestations versées aux termes de la Convention. Ces statistiques incluront des données sur le nombre de bénéficiaires et le montant global des prestations, ventilées selon leur nature.

TITRE IV
DISPOSITIONS DIVERSES

Article 7
Formulaires et procédures détaillées

Sous réserve des dispositions du présent Arrangement administratif, les organismes de liaison des deux Parties s'entendront sur les formulaires et procédures détaillées nécessaires à la mise en application de la Convention.

Article 8

Entrée en vigueur

Le présent Arrangement administratif prendra effet le jour de l'entrée en vigueur de la Convention et demeurera effectif pendant la même période.

FAIT *en deux exemplaires à Rabat, le* 1er juillet 1998 *dans les langues arabe, française et anglaise, chaque texte faisant également foi.*

L'AUTORITÉ COMPÉTENTE DU CANADA

L'AUTORITÉ COMPÉTENTE DU ROYAUME DU MAROC